الاستشراف القانوني في التشريع
أو النظرة المستقبلية له

إعداد الباحث القانوني
أ.آلاء المصري

الاستشراف القانوني في التشريع أو النظرة المستقبلية له

إن التطور المستمر والسريع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، يحتم علينا ضرورة السعي لمواكبة هذا التطور، وأن نكون على أهبة الاستعداد دائماً للاستفادة قدر الإمكان من النواحي الإيجابية له، وكذلك الاستعداد للتصدي للجوانب السلبية اللاحقة لتبعيات هذا التطور.

وعليه، سنتناول في هذه الدراسة موضوع الاستشراف القانوني في التشريع أو النظرية المستقبلية له، وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل بالآتي:

المحور الأول: ماهية الاستشراف القانوني في التشريع.

المحور الثاني: الفرق بين التخطيط الاستراتيجي والاستشراف المستقبل.

المحور الثالث: إجراءات الاستشراف القانوني في التشريع.

المحور الرابع: معيقات الاستشراف القانوني في التشريع.

المحور الأول: ماهية الاستشراف القانوني في التشريع

يعد مصطلح الاستشراف في التشريع مصطلحاً حديثاً نسبياً، فالاستشراف يعني التفكير العميق في المستقبل، فهو يكشف حاجيات المجتمع الآنية والمستقبلية، ويُمكن من التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي يمكن أن تحدث.

والاستشراف في التشريع هو السعي لتغيير التشريعات الحالية لتواكب التطورات المجتمعية المستقبلية من كافة نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يعني التفكير في المستقبل والتنبؤ في الأحداث قبيل حدوثها، واستشراف التشريع يكون بالتحضير الأولي لوضع تشريع يتناسب مع هذه الأحداث تدريجياً لخلق بيئة تتناسب مع هذه الأحداث، وتواكبها، وتسيطر عليها بما يخدم المجتمع وينصب لصالحه محاولة منه لتجنب المخاطر والعواقب التي يمكن أن تنجم عن هذه الأحداث.

المحور الثاني: الفرق بين التخطيط الاستراتيجي والاستشراف المستقبلي

يتشابه كل من مصطلح التخطيط الاستراتيجي والاستشراف المستقبلي في المعنى العام لهما، إذ يقوم كل من المصطلحين على أساس دراسة الواقع الحالي، ومن ثم النظر للمستقبل والتخطيط له، إلا أنه يوجد فروقات فيما بين هذين المصطلحين، وهي على النحو الآتي:

1- التخطيط الاستراتيجي قد يمتد إلى (5) أو (10) سنوات، بينما الاستشراف المستقبلي يمتد إلى (25) سنة أو أكثر.
2- تتركز عملية التخطيط الاستراتيجي على مجال معين لوضع خطه لهذا المجال فقط، كالتخطيط في المجال الاقتصادي أو الأمني أو التعليمي، بينما في عملية الاستشراف المستقبلي يتم النظر إلى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ومن ثم يتم فحص كل مجال على حدى.
3- عملية التخطيط الاستراتيجي تعتبر خطوة لاحقة للاستشراف المستقبلي، وبالتالي تعتبر نسبة نجاح الخطط الاستراتيجية أكبر، إذ تبنى على أساس خطط استشراف مستقبلي طويلة الأمد.

المحور الثالث: إجراءات الاستشراف القانوني في التشريع

إن الاستشراف التشريعي هو أساس تطور التشريعات، إذ يسعى لمواكبة التغيرات المجتمعية بما يلبي ويسد احتياجات المجتمع المستقبلية، وعليه فإن الاستشراف المستقبلي بأي تشريع يمر بعدة مراحل وإجراءات، وهذه المراحل وفقاً لمنهج روكيبي كدليل لإعداد مضمون التشريع والتعرف على مسببات المشكلة التي يسعى التشريع لحلها والتعرف على الحلول الملاءمة من خلال بحث نوعين من العوامل المسببة للمشكلة التي يسعى التشريع لحلها وهذه العوامل هي عوامل موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل بالآتي:

1- دراسة الظروف الحالية بأي مجتمع ومتطلبات الأفراد فيها: إذ لا يتصور الاطلاع على المستقبل والتنبؤ بظروفه في عزلة عن ظروف المجتمع الآنية.
وعليه، يتم دراسة المشاكل التي يتعرض لها أفراد المجتمع، ودراسة ما يتطلعون إليه، للعمل على تجنب هذه المشاكل في المستقبل، وتحقيق ما يتطلع ويسعى إليه الأفراد بما لا يتعارض والمصلحة العامة.

ومثال على ذلك حالة عدم تأهيل المباني في كافة المؤسسات الخاصة والعامة بما يتلاءم مع ذوي الاحتياجات الخاصة، فبالنظر إلى الظروف الحالية نجد أن معظم المباني في كافة المؤسسات العامة والخاصة غير مؤهلة لذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي تشكل عائقاً أمام محاوله انخراطهم مع كافة فئات المجتمع مستقبلاً، وحرماناً لهم من ممارسة كافة حقوقهم الأساسية من الحياة، والعمل، والتنقل، والصحة ..... إلخ.

2- تحديد التشريع المراد الاستشراف فيه، واتخاذ الإجراء المناسب، إما من خلال إصدار تشريع جديد أو تعديل التشريع القائم أو إلغاء التشريع من الأساس.

وبالنظر لحالة تأهيل المباني لذوي الاحتياجات الخاصة، فنلاحظ وجود تشريع واحد ينظم هذا الأمر يتعلق بمباني مكاتب البريد فقط، وعلية يكون الاستشراف المستقبلي باستصدار تشريع جديد ينظم عملية تأهيل كافة مباني المؤسسات الخاصة والعامة، إذ أن التشريع القائم لا يشمل كافة المباني، ولا يحقق غاية انخراط ذوي الاحتياجات الخاصة مع كافة أفراد المجتمع.

3- مواءمة التشريع المراد الاستشراف فيه مع كافة التشريعات المعمول بها، فنتأكد بدايةً من عدم تعارضه مع الأحكام المنصوص عليها في الدستور، ثم مع الأحكام الواردة في التشريعات العادية تجنباً للتضارب أو التعارض معها، ثم يتم الاطلاع على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، ومن ثم المقارنة مع التشريعات الأجنبية للأخذ بتجاربها السابقة،

وبحالة ذوي الاحتياجات الخاصة نوائم التشريع المراد إصداره من الأساس مع كافة التشريعات التي سبق ذكرها، والتركيز على تجارب الدول السابقة بهذا الخصوص.

4- دراسة الأثر المالي للتشريع المراد الاستشراف فيه، وذلك من خلال مراسلة الجهات ذات العلاقة لعمل دراسة وخطة استراتيجية تحدد الأثر المالي المترتب على تطبيق هذا التشريع في المستقبل.

وبتطبيق دراسة الأثر المالي على تشريع تأهيل المباني مستقبلاً، يجب أن ترتكز الدراسة على تحديد عدد المباني، وتحديد تكلفة تأهيل المباني لتتواءم مع ظروف ذوي الاحتياجات جميعهم، وتحديد تكلفة توفير معدات تساعد ذوي الاحتياجات الخاصة على الحركة من كراسي متحركة خاصه بهم وغيرها..... إلخ.

5- التمهيد لتطبيق التشريع من خلال خلق بيئة تتواءم مع التشريع، وتتناسب والظروف المستقبلية.

ويكون في حالة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إعادة تأهيل كافة المباني والمكاتب والأروقة ومداخل البنايات الموجودة بما يخدم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتأهيل كافة المباني الجاري العمل عليها حالياً أو المخطط لبنائها لتتواءم مع ذوي الاحتياجات الخاصة مستقبلاً، وكذلك من خلال توعية كافة فئات المجتمع بأهمية هذا التأهيل لخلق سبل للتعاون فيما بينهم وبين ذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق غاية الانخراط والاندماج.

إذن نخلص مما سبق أنه ووفقاً للعوامل الذاتية والموضوعية والمتمثلة بالقواعد القائمة والفرص المتاحة والإمكانيات والقدرات والعلم بالقانون والمصلحة والإجراءات والأيدولوجية قد كونت تبرير لصياغة مشروع التشريع (التقرير البحثي).

المحور الرابع: معيقات الاستشراف القانوني في التشريع

1- عدم وجود وحدات بحث متخصصة باستشراف مستقبل التشريعات، ودراسة الأثر القانوني لها.
2- التعديلات المتكررة للقوانين خلال فترات زمنية متقاربة نظراً لغياب الدراسات المجتمعية.
3- عم وجود أو ضعف حلقة الوصل فيما بين الجهات التشريعية والأفراد، وبالتالي صعوبة تحديد مدى الحاجة إلى إصدار تشريعات أو تعديلها أو إلغائها من الأساس، إذ أن التشريعات هي وليدة حاجة الأفراد، ولا تصدر إلا في سبيل تلبية حاجاتهم، وتحقيق تطلعاتهم.
4- ضعف التنسيق بين الجهة المعنية بالتشريع مع كافة الجهات الأخرى.
5- عدم تفعيل عملية قياس الأثر المجتمعي من عملية تطبيق مشروعات القوانين.

الخاتمة

يحتل الاستشراف في التشريع أهمية كبيرة، في ظل التطور الهائل في جميع مجالات الحياة، خاصة في التطور التشريعي، وعليه يجب توحيد الجهود في سبيل مواكبة التشريعات الحالية لحالات التطور المستقبلية محاولة منا لإخضاع هذا التطور بما يخدم مصالح الدولة والأفراد فيها.

وعليه نوصي بالآتي:

1- اعتماد تقارير تبرير صياغة مشاريع التشريعات بشكل يعكس مدى الحاجة لمثل هذا المشروع وأهمية الإشكالية التي يعالجها؛ ليحقق المصلحة العامة.
2- تفعيل المشاورات العامة كنهج في إعداد التشريعات وأداة في قياس الأثر لهذه التشريعات.
3- تفعيل التنسيق بين الجهات المختصة بالتشريع وكافة الجهات الأخرى وفق أدلة صياغة التشريعات.